اليونان مفتاح الأزمات الأوروبية

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

الأزمة في اليونان ابعد من ان تكون سطحية، وان كان ظاهرها مالي ومصرفي، فهي مغايرة لما حصل سابقا في البلد نفسه، او في البرتغال واسبانيا وحتى في ايرلندا، فارتباطات المصالح من جهة، والابعاد السياسية من جهة ثانية، وقواعد الاشتباك المتنقلة من جهة ثالثة تنذر باوضاع غير اعتيادية على سعيد اوروبي.

اليونان أول من بلّ ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، التي تعود أسبابها إلى القروض الخارجية التي أبرمتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الاجراءات الملائمة لضمان كفاية النقد اللازم للوفاء بقروضها الخارجية. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري، الذي ارتفع من 5,8% في عام 2004 ليبلغ 14,1% في عام 2008.

ان عدم توازن القطاعات الاقتصادية يترك البلد عرضة كبيرة للمخاطر، خاصة بتركز الاقتصاد على قطاع واحد، وهو القطاع الخدمي والسياحي ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، و يستوعب 68% من القوى العاملة ، وهو القطاع الاكثر عرضة للمخاطر في الازمات مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي، وبالنتيجة وعند وجود الازمة تراجعت نسبة النمو من 4% الى 1,3% في عام 2010.

بدأت الأزمة اليونانية نذيعة الأزمة المالية العالمية عام 2007 ، وفي بداية 2010 ، بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي. في 2011، أصبح الدين الحكومي مسألة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية ففي منتصف يونيو 2011 خفضت ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية إلى CCC، مما يعني ان اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها أسباب الأزمة المالية اليونانية هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية أدت إلى ظهور هذه الأزمة:

أولا : العوامل الداخلية : حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا خلال الفترة 2001 -2007، بنسبة نمو 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الانفاق خلال هذه الفترة بنسبة 9,87 بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%. كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا. وقد برزت المشكلة في عدم شفافية المعلومات المقدمة من قبل اليونان للاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، فقد تبين في عام 2004، بأن اليونان خفضت نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية (3,8%) إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%.

ثانيا : العوامل الخارجية وتتمثل في :

أضرار الحكومة اليونانية ببيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع الفاقية ماستريخت وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.

تأثر اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة العاطلين عن عمل الى 9% في عام 2009 . وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات الى مجمل الناتج المحلي 13,6% في عام 2009، كما بلغت نسبة الدين العام الى مجمل الناتج المحلي 113%.

منذ نهاية عام 2009، ازدادت مخاوف المانحون والمستثمرون مما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية، إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى فرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 الى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها مع المفوضية الأوروبية، قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو لتحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية. وقد وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسة من القروض المالية بمجموع 110 مليارات يورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة من أيار 2010 حتى حزيران 2013.

اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الانفاق، وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و 7,6 في المائة في عام 2011 و 6,5 في عام 2012، وبناء عليه اعتمدت اليونان الاجراءات التقشفية التالية:

تقليص اجور الموظفين من 20 الى 30%.

تجميد الأجور لمدة 4 سنوات.

تخفيض الرواتب بنسبة 7%.

زيادة 7 سنوات على سن التقاعد.

تحديد الاستفادة من المعاش التقاعدي كاملا حتى سن 40 بدل 37 سنة.

الغاء الحقوق الاجتماعية مثل 13 شهرا و14 شهرا.

تقليص أجور الموظفي القطاع الخاص 25%.

تسريح 10000 موظف مؤقت من القطاع العام.

حذف معاش تضامني مخصص لفئات الهشة (المعطلون، المعاقون، المستخدمون ذوي الدخل المحدود، المتقاعدون، الفلاحون).

تخفيض من الرواتب المخصصة للعائلات و العجزة و التعويض عن الأطفال.

رفع للضعفين الى 23% نسبة الرسوم على استهلاك الكحول، السجائر و البنزين.

رفع من الحد الأدنى من الضريبة على القيمة المضافة من 11 الى 13%.

رفع من الضريبة على الدخل و تخفيض نسبة الضريبة على الشركات.

رفع الاشتراك في النقل العمومي 30%.

تواصلت برامج التقشف لتصل للقطاع الصحة في شباط 2011 من اجل الحصول على قرض 15 مليار يورو، وتم الاتفاق ايضا على وضع برنامج خصصة لبعض القطاعات العامة بقيمة 50 مليون يورو في عام 2015. القطاعات المستهدفة من هذا البرنامج هي الموانئ المطارات، السكك، الكهرباء، الشواطئ السياحية، الخ...

في نفس الوقت بقيت ميزانية الجيش على حالها، اي من اعلى الميزانيات في كل اوروبا، 4% من مجموع الناتج الداخلي الخام بينما في فرنسا لا تتجاوز 2,4%.

أدى التقشف في اليونان إلى ارتفاع نسبة الفقر بنسبة 7%، واصبح عدد الفقراء 27,7% بما يوازي 3 مليون مواطن، فتزايدت الحملات ضد المهاجرين و ظهرت من جديد حركات عنصرية.

ان سياسة التقشف المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي دفعت الجماهير اليونانية الى تبني برنامج المرشحين ي اليساريين التي تمثلت مطالبهم بتجميد خدمة الدين العام والغاء قسم منه، الانفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن النمو، معالجة الوضع الاقتصادي المتردّي لبلد يعيش أزمة بطالة خانقة، رفض التقشف وشروط الدائنين الدوليين، ليصل الى حدود فك الارتباط مع الناتو وانغلاق القواعد العسكرية الأجنبية على التراب اليوناني، في إشارة إلى القاعدة البحرية الأمريكية في جزيرة كريت، وانهاء التعاون العسكري مع إسرائيل، وهي امور لها بعدها الاستراتيجي على صعيد منهجية دولية.

شعبية الحزب اليساري في اليونان قاعدتها رفض سياسة التقشف التي تسببت في ارتفاع البطالة إلى 27% وأدت الى تخفيض الأجور بنسبة 30% ورفعت من الرسوم والضرائب وقلصت ميزانيات القطاعات الاجتماعية ورفعت معدلات الفقر.

قد لا يكون للحكومة اليسارية المقبلة خيارات كثيرة للمناورة. فالترويكا لتمتع أيضا بأدوات قوية للتفاوض مع أثينا. ولن تمدّد مهلة مراجعة إجراءات خطة التقشف بعد 28 شباط المقبل. قضية شعب الدين تمثل مسألة بالغة الحساسية لبرلين، ولمجمل حكومات اليورو التي تملك 60% من ديون اليونان المقدرة بحوالي 319 مليار يورو. صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي يملكان 16% من هذه الـ الديون .

في المقابل فأن احتمال خروج اليونان من اليورو لا يزال وارداً، على اعتبار أن التكتل المالي قام باصلاحات تمكنه من تحمل ذلك.

المرحلة المقبلة أمام اليونان ستكون محفوفة بالمخاطر، وبرز الصدام الاول مع حرم البنك المركزي الأوروبي في 05/02/2015 المصارف اليونانية من قناة تمويل رئيسية كانت تستخدمها. فسارعت اليونان الى التقليل من شأن قرار المركزي الأوروبي، وأن هذه الخطوة لن تكون لها تداعيات سلبية على القطاع المالي في البلاد الذي يبقى محمياً بفضل وجود قنوات أخرى للسيولة دون ذكر هذه القنوات وهل يعني بذلك روسيا او الصين. فكان الرد في 7 شباط 2015 مع تخفيض إسمة ستاندرد اند بورز تصنيفها الائتماني للدين السيادي الطويل الأجل لليونان إلى -B من B وحذرت من أن قيود السيولة التي تواجهها البنوك اليونانية قد تجعل الوقت محدودا أمام الحكومة الجديدة لإبرام اتفاق مع الدائنين.

ويمثل هذا الوضع تحديا للاتحاد الاوروبي واليونان على حد سواء، وبمجمل الاحوال قد لا تخرج اوروبا من الازمة معافاة، وقد تنتهي اليونان بإعلان إفلاسها، ورفض تسديد ما عليها من التزامات دولية، أو في أحسن الأحوال والسيناريوات، رفض شروط السداد، والمطالبة بالتفاوض على الديون وجدولتها والخروج عن شروط الصرامة المالية المفروضة عليها، ما يعني علمياً أحد الخيارات:

اما أن ترضخ أوروبا للشروط اليونانية، فتمول الافلاس المؤجل، عن طريق دافعي الضرائب في باقي دول الاتحاد، وهو ما يرفضه الاتحاد وحكوماته وشعوبه. ويكون حافزا للبلدان التي لديها مسعوبات مالية لطلب الحوافز نفسها، وهو امر لن يترك الاتحاد الأوروبي معافى ماليا وسياسيا.

او القبول باعتماد الأزمة اليونانية إلى الأعضاء الذين يعانون من صعوبات مالية وأبرزهم إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وأيرلندا وقلندا، واعدادها بمساعدات أوروبية مقابل صرامة وادارة مالية ومساعدة خارجية، وصعوبات اقتصادية واجتماعية محلية، مما يجعل الشعوب قريبة من الثورة والتغيير.

التفكير في القبول بإعادة النظر في الاتحاد الأوروبي، الفكرة والمشروع والأليات، أو فتح المجال لخروج اليونان من الاتحاد، والتفاضي عن مطالبتها بديونها، دون أن يضمن ذلك ألا تنسب العاصفة اليونانية في التأثير على الدول الضعيفة في الاتحاد الاوروبي في سيناريو مأسوي وكابوس اقتصادي وسياسي، ما يترك حرية لليونان ربما للانطواء في جناح الفكر الاوراسي لبيئتها فيما بعد ايطاليا وقلندا، والبرتغال، إيرلندا واسبانيا على مدخل المحيط.

الترويكا المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي واصحاب المصالح امام الامتحان الصعب، والخوف من ان تحرق النار اليونانية اصابع الغرب إذا لم تتمكن الرأسمالية في تغيير المنهج الغربي في إخضاع الشعوب، وحذاري من ازمة اوكرانية ثانية سيكون باستطاعة روسيا الانحيازية فيها ان ترد الصفعة لتسمع ارتداداتها في طرف المحيط.